



الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إياء - عدل

وزارة المالية

المديرية العامة للخزينة

والمحاسبة العمومية

تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة الفصل الأول 2022

أكتوبر 2022

الفهرس

5	توطئة.....
6	1.المقدمة.....
8	1. الإيرادات.....
9	1.1. الإيرادات الضريبية.....
9	1.1.1. أبرز الإنجازات.....
10	1.1.2. التوزيع حسب طبيعة الضريبة.....
11	1.2. الإيرادات غير الضريبية.....
14	1.3. الإيرادات النفطية.....
15	2. النفقات.....
16	2.1. نفقات التسيير.....
17	2.2. نفقات الاستثمار.....
17	2.2.1. نفقات الاستثمار الممولة داخليا.....
18	2.2.1.1. المصالح الحكومية العامة.....
19	2.2.1.2. النظام والأمن العام.....
19	2.2.1.3. الشؤون الاقتصادية.....
20	2.2.1.4. حماية البيئة.....
20	2.2.1.5. الاستصلاحات الجماعية والسكن.....
21	2.2.1.6. الصحة.....
21	2.2.1.7. الشؤون الإسلامية والثقافة والترفيه.....
21	2.2.1.8. التعليم.....
22	2.2.1.9. الحماية الاجتماعية.....
22	2.2.2. نفقات الاستثمار الممولة خارجيا.....
23	2.2.2.1. التنمية الريفية.....
23	2.2.2.2. التنمية الصناعية.....
24	2.2.2.3. الاستصلاح الترابي.....
24	2.2.2.4. المصادر البشرية.....
24	2.2.2.5. التنمية المؤسسية.....
25	2.2.2.6. مشاريع متعددة القطاعات.....
25	2.3. التصنيف الوظيفي للنفقات.....

26 الأرصدة... 3
27 التمويل... 4
27 4.1 على مستوى التمويل الداخلي
27 4.2 على مستوى التمويل الخارجي
29 5. الخلاصة..
30 الملحقات
31 الملحق رقم 1: جدول العمليات المالية للدولة خلال النصف الأول لسنة 2022
41 الملحق رقم 2: التبويب الوظيفي للنفقات
44 الملحق رقم 3: نفقات الاستثمار بتمويل خارجي

دليل الرسوم

- 8 رسم توضيحي 1: توزيع الإيرادات الكلية بالنسبة لعام 2022
- 9 رسم توضيحي 2: التوقعات وتحصيل الإيرادات الضريبية في النصف الأول من عام 2022
- 10 رسم توضيحي 3: الإيرادات حسب طبيعة الضريبة
- 11 رسم توضيحي 4: تطور أهم بنود الإيرادات الضريبية في النصف الأول من عام 2022
- 12 رسم توضيحي 5: الإيرادات غير الضريبية
- 13 رسم توضيحي 6: الأداء التفصيلي للإيرادات غير الضريبية والهبات
- 15 رسم توضيحي 7: تطور النفقات الجارية خلال نصف السنة
- 16 رسم توضيحي 8: نفقات التسيير
- 17 رسم توضيحي 9: نفقات الاستثمار (النصف الأول من 2021)
- 26 رسم توضيحي 10: التطور الشهري للأرصدة

دليل الجداول

- 8 جدول 1: تحصيل الإيرادات: النصف 1 من 2022
- 14 جدول 2: الإيرادات النفطية
- 18 جدول 3: توزيع نفقات الاستثمار حسب الوظيفة الرئيسية
- 18 جدول 4: نفقات المصالح الحكومية العامة
- 19 جدول 5: نفقات النظام والأمن العام
- 19 جدول 6: نفقات الشؤون الاقتصادية
- 20 جدول 7: النفقات الاستثمارية في مجال التنمية الريفية
- 20 جدول 8: نفقات حماية البيئة
- 21 جدول 9: النفقات الاستثمارية في قطاع الصحة
- 21 جدول 10: توزيع النفقات على " الشؤون الإسلامية والثقافة والترفيه "
- 22 جدول 11: توزيع نفقات "التعليم"
- 23 جدول 12: التنمية الريفية
- 24 جدول 13: التنمية الصناعية
- 24 جدول 14: الاستصلاح الترابي
- 24 جدول 15: المصادر البشرية
- 24 جدول 16: التنمية المؤسسية
- 25 جدول 17: توزيع النفقات حسب الوظيفة الأساسية

توطئة

طبقا للمادة 68 من الدستور تقدم وزارة المالية لعناية الجمعية الوطنية تقريرا نصف سنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة، يحدد النفقات والإيرادات ونتائجها الإجمالية: رصيد الميزانية العامة مع التركيز على نفقات الاستثمار خلال الأشهر الستة الأولى من السنة المعنية.

ويعرض هذا التقرير رؤية موجزة لتنفيذ ميزانية الدولة برسم السنة الجارية كما يتيح إجراء مقارنات مع النتائج التي لوحظت في نفس الفترات من العام السابق. ويسمح كذلك بتقييم تطور جميع العوامل التي تساهم في تكوين رصيد ميزانية الدولة.

وهكذا فإن إحصائيات المالية العامة تنشر بشكل شهري في موقع المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية www.tresor.mr.

وجاءت هذه المبادرة كنتيجة للإرادة الانفتاحية كما تدخل في إطار الممارسات الجيدة في مجال شفافية المال العام، بما يساهم في تعزيز فهم تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى الجمهور الواسع، وتسمح لجميع الفاعلين المعنيين بوضعية ميزانية موريتانيا بأن يكونوا على اطلاع حول التطور الشهري لوضع المالية العامة.

1. المقدمة

تم تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2022 في سياق دولي عام يطبعه ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية. كنتيجة لحرب أوكرانيا مع جنوح للتضخم وضغط على أرصدة الميزانية في العديد من بلدان المنطقة (يتوقع أن يكون التضخم بحدود 5,7% في البلدان المتقدمة مقابل 3,9% في يناير 2022 و 8,7% في البلدان الناهضة والبلدان السائرة في طريق النمو مقابل 5,9% خلال نفس الفترة). كما أن هذا السياق يبقى أيضا متأثرا بجائحة كوفيد 19 التي تشكل باستمرار تهديدا حقيقيا وكأبحا لانتعاش الأنشطة الاقتصادية.

على الصعيد الدولي، يلاحظ أن الانتعاش الاقتصادي ليس بالسرعة المطلوبة. وفي مراجعة لتقديراته في شهر يناير 2022 توقع صندوق النقد الدولي زيادة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 4,4% عام 2022، أي بتراجع قدره 0,5 نقطة مئوية مقارنة بأخر إسقاطاته في شهر أكتوبر 2021.

على المستوى الوطني، استقر النمو الاقتصادي عند 2,4% عام 2021 ومنتظر أن يكون بحدود 5,3% عام 2022. وفي عام 2022 استقر التضخم عند 8% متأثرا بزيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة.

وفي إطار مكافحة تأثيرات الجائحة تم وضع صندوق خاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة جائحة كورونا منذ ابريل 2020 ولا يزال هذا الصندوق أداة محورية في مكافحة الآثار الضارة للأزمة وفي تعزيز المنظومة الصحية الوطنية. ويتوفر الصندوق على منظومة للحكامة خاصة به تعتمد على لجنة وزارية مشتركة هي الوحيدة المؤهلة لإقرار النفقات أو خصمها من الصندوق. وفي آخر المطاف توجد لجنة وطنية لمتابعة الصندوق يعهد إليها بالنظر في التقارير التي تصدر بواقع كل شهرين من التنفيذ وضمان التواصل حول التنفيذ وتعميم النتائج على الجمهور.

برسم ميزانية 2022 بدأ العمل في الصندوق برصيد قدره 1,74 مليار أوقية وقد وصلت الإيرادات 1,09 مليار أوقية مقابل 300 مليون أوقية من النفقات في 30 يونيو 2022. وتنشر نتائج تنفيذ الصندوق في تقارير كل شهرين على مواقع الانترنت لوزارة المالية. ويتم ارسالها إلى اللجنة الوطنية للمتابعة، بالإضافة إلى توفر تطبيق معلوماتي للمتابعة متاح لمختلف المتدخلين.

وتشير توقعات قانون المالية لسنة 2022 إلى أن مبلغ الموارد المخصصة لميزانية الدولة سيكون بحدود 75 مليار أوقية جديدة وأن مبلغ مصروفات ميزانية الدولة سيبلغ 88,5 مليار أوقية، مما يعني عجزا في الميزانية قدره 13,5 مليار.

وتعزى هذه الزيادة في حجم الميزانية مقارنة بالعام السابق أساسا إلى الإيرادات الضريبية المتوقعة عند 49,2 مليار (أي بزيادة 17% مقارنة مع قانون المالية المعدل لعام 2021). كما زادت النفقات بشكل مطرد بعد قانون المالية المعدل لعام 2022 مظهرة زيادة في التقديرات فيما يتعلق بالأجور والرواتب (+4%) وبالنسبة للاستثمارات الممولة داخليا (+29%). كما أن أعباء المديونية شهدت زيادة هامة (+57%) التي تعكس أساسا نهاية فترة تأجيل سداد الدين الممنوحة اثناء فترة كوفيد.

وعلى العموم، فإن تنفيذ الميزانية في نهاية النصف الأول من عام 2022 تشير إلى نسبة إنجاز قدرها 46,83% من التقديرات السنوية للإيرادات الإجمالية للدولة (قانون المالية الأصلي) أي 35,12 مليار أوقية جديدة. وبالمقارنة مع النصف الأول من العام السابق فإن الإيرادات قد سجلت انخفاضا بنسبة 3,29%. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية (6,11 مليار أوقية في النصف الأول من عام 2022 مقابل 10,72 مليار أوقية في نفس الفترة من العام السابق).

وخلال النصف الأول من هذا العام فإن إجمالي النفقات والقروض بلغ 34,65 مليار أوقية جديدة أي بنسبة تنفيذ قدرها 39% من التوقعات بموجب قانون المالية الأصلي. وبالمقارنة مع النفقات المنفذة في النصف الأول من 2021 فإن النفقات قد زادت بنسبة 53,26% حيث كانت 22,61 مليار أوقية.

ويبرز التقرير الحالي تفاصيل تنفيذ إيرادات ونفقات الدولة مقارنة بتوقعات الميزانية بالنسبة لهذا العام والتنفيذ في السنة السابقة وحسب التبويب الاقتصادي. ويقدم التقرير كذلك نبذة عن النفقات الاستثمارية التي تشكل مرتكزا أساسيا في السياسة العامة للحكومة.

وستعرض كذلك لتحليل النفقات حسب التصنيف الوظيفي الذي يعتبر توزيع النفقات في قطاعات الاقتصاد.

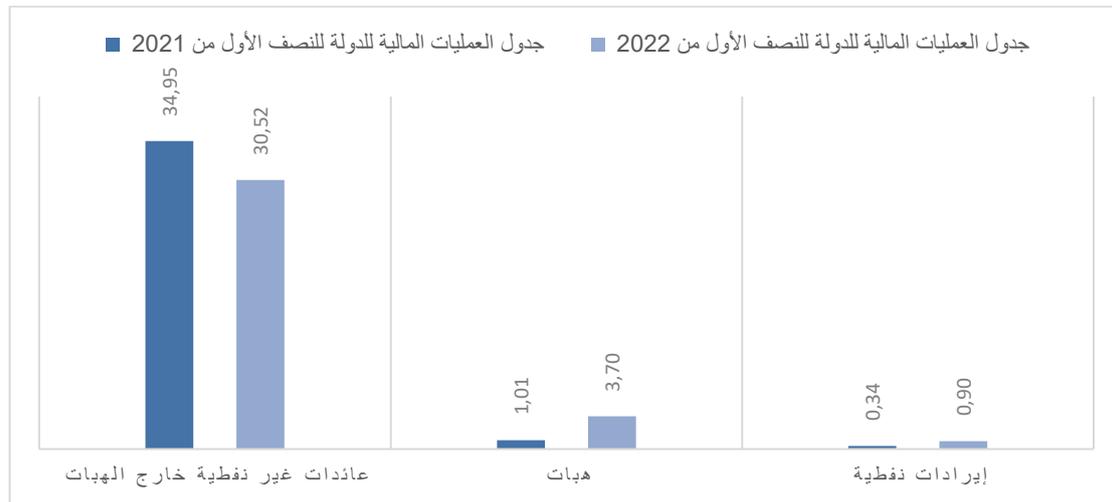
وبالرغم من أنها تخرج عن نطاق المحاسبة العمومية الحالية فإن نبذة عن نفقات الاستثمار بتمويل خارجي سيتم عرضها وذلك من أجل تحسين مقروئية جميع النفقات الاستثمارية في النصف الأول من عام 2022 مع إبراز الوزن النسبي للاستثمارات على مستوى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

وأخيرا فإن تحليل الأرصدة الناتجة عن عمليات الإيرادات والإنفاق المنفذة في النصف الأول من 2022 ومختلف بنود التمويل سيجري عرضها.

1. الإيرادات

في نهاية النصف الأول من عام 2022، بلغت إيرادات الدولة 35,12 مليار أوقية أي بنسبة انخفاض تصل إلى 3,29% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. كما بلغت نسبة تنفيذ إيرادات الدولة 46,83% من الأهداف المرسومة بموجب قانون المالية الأصلي لعام 2022 ونسبة 93,66% مقارنة مع التوقعات للنصف الأول¹.

ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية (6,11 مليار أوقية نهاية يونيو من 2022 مقابل 10,72 مليار أوقية لنفس الفترة من 2021) وهو ما عوضه جزئياً ارتفاع الإيرادات الضريبية التي بلغت 24,40 مليار أوقية في النصف الأول من عام 2022، أي بزيادة 2,52 مليار مقارنة بنفس الفترة من عام 2021. وساهمت الهبات في زيادة الإيرادات بالمقارنة مع 2021 مسجلة زيادة بنسبة 266,33%.



رسم توضيحي 1: توزيع الإيرادات الكلية بالنسبة لعام 2022

قانون المالية الأصلي النصف الأول 2022	النصف الأول من 2022	جدول العمليات المالية للدولة
37,50	35,12	إيرادات إجمالية وهبات (بما فيها إيرادات نفطية)
37,41	34,23	إيرادات غير نفطية وهبات
36,48	30,52	إيرادات غير نفطية ودون هبات
24,61	24,40	إيرادات ضريبية (خارج النفط)
11,87	6,11	إيرادات غير ضريبية
0,97	0,01	إيرادات رأسمالية
0,94	3,70	هبات
0,09	0,90	إيرادات نفطية (صافية)

جدول 1: تحصيل الإيرادات: النصف 1 من 2022

¹ يجدر التنويه هنا بأن التوقعات التي تم تقييم التنفيذ نصف السنوي على أساسها هي توقعات قانون المالية للعام بعد تقسيمها إلى نصفين وذلك للحصول على توقعات نصف سنوية بنمط ثابت وهي للتبسيط لا تأخذ في الحسبان أيًا من الطابع الموسمي لبعض الإيرادات أو وتيرة تنفيذ النفقات، الذي ينتج عنه تسارع في التنفيذ في النصف الثاني من العام. ولذلك فإن نسب التنفيذ تظل تقريبية وهي تتعلق بالأهداف السنوية التي رسمتها الميزانية.

بشكل عام، بلغت الإيرادات غير النفطية (خارج الهبات) 30,52 مليار أوقية أي بانخفاض قدره 4,05 مليار أوقية بالمقارنة مع عام 2021 وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 11,71% بالمقارنة مع العام السابق.

وبلغت الهبات التي تشمل المنح لصالح المشاريع والدعم الميزانوي 3,71 مليار أوقية وبنسبة إنجاز قدرها 396,25% بالمقارنة مع توقعات النصف الأول من عام 2022 (0,94 مليار أوقية). وسجلت الهبات زيادة بلغت 2,31 مليار مقارنة بعام 2021 وهو ما يمثل 166,06%.

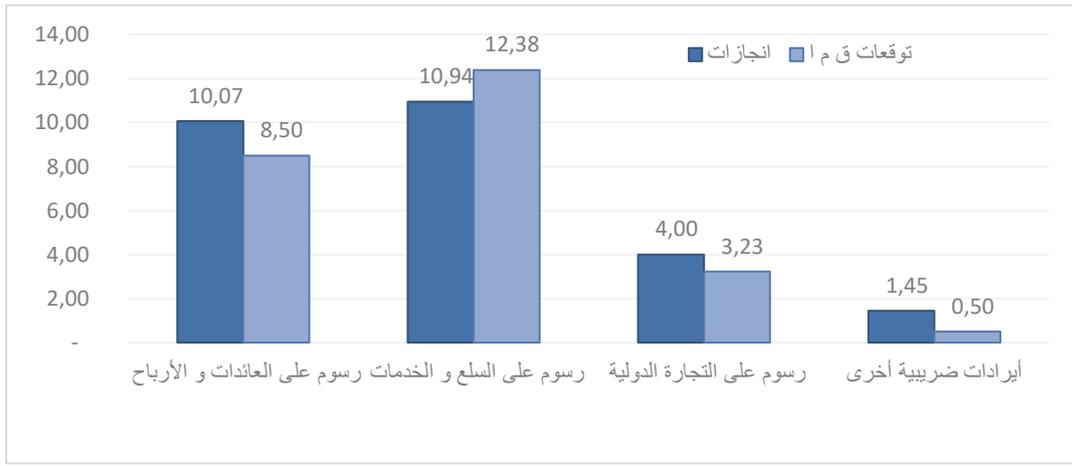
أما الإيرادات النفطية فقد استقرت عند 0,89 مليار أوقية في النصف الأول من عام 2022 أي بزيادة 0,54 مليار أوقية مقارنة مع النصف الأول من 2021.

1.1.1. الإيرادات الضريبية

مثلت الإيرادات الضريبية في النصف الأول من عام 2022 ما مجموعه 24,39 مليار أوقية مقابل 24,61 مليار أوقية كانت متوقعة أي بنسبة تنفيذ 99,15% من التوقعات نصف السنوية. وعلى العموم، زاد التحصيل في النصف الأول من 2022 بمبلغ 2,61 مليار أوقية مقارنة بالإيرادات الضريبية التي تم تحصيلها في نفس الفترة من العام السابق (21,89 مليار أوقية عام 2021) تمثل هذه الزيادة 11,46%.

1.1.1.1. أبرز الإنجازات

سجلت الإيرادات الضريبية نسبة 49,57% من التوقعات السنوية أي 99,15% من التوقعات للنصف الأول من عام 2022. ويلاحظ هذا المستوى العالي من الإنجازات في كل بنود الإيرادات الضريبية. وهو ما يعكس جهود التحصيل التي تبذلها إدارة الضرائب.



رسم توضيحي 2: التوقعات وتحصيل الإيرادات الضريبية في النصف الأول من عام 2022

كما يتبين من البيانات أعلاه، كان تحصيل معظم بنود الإيرادات الضريبية خلال الفترة قيد الدراسة أعلى من توقعات الميزانية باستثناء الرسوم على السلع والخدمات (-11,62%)، لتعكس بذلك تباطؤ العودة للنشاط الاقتصادي المنتظر ل 2022، أما الرسوم على الدخل والأرباح والرسوم على التجارة الدولية

وغيرها من الإيرادات الضريبية فقد سجلت فوائض على التوالي بنسب 18,43%، 23,96، و187,91% مقارنة مع التوقعات المتعلقة بنصف السنة.

ومثلت الرسوم على الدخل والأرباح 59,21% من توقعات قانون المالية الأصلي وزيادة 23% مقارنة مع النصف الأول من 2021 التي كانت عند مستوى 8,18 مليار أوقية.

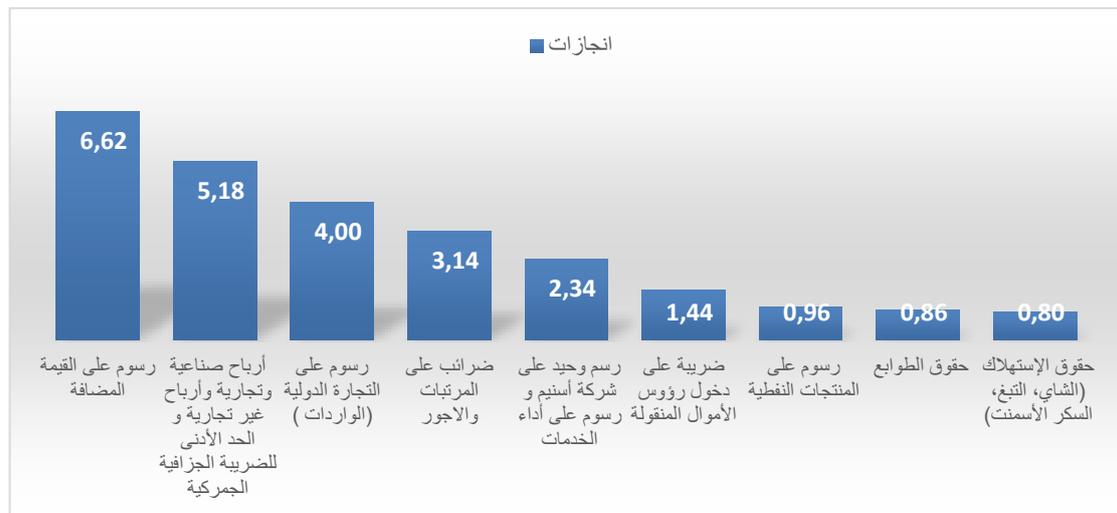
وبلغت الرسوم على السلع والخدمات 44,19% من التقديرات السنوية وزيادة بنسبة 2,53% مقارنة مع النصف الأول من 2021 التي كانت عند مستوى 10,67 مليار أوقية.

وفاقت الرسوم على التجارة الدولية كذلك التوقعات نصف السنوية بما يقارب 23,96% لتستقر عند 3,99 مليار أوقية من التحصيل مقابل 3,23 مليار أوقية كانت متوقعة للأشهر الستة الأولى من 2022.

وبتحصيل قدره 1,45 مليار أوقية، بلغت الإيرادات الضريبية الأخرى وخاصة حقوق الطابع ورسوم التدريب والضرائب على الملكية نسبة 143,95% من التقديرات السنوية وزيادة بنسبة 26,31% مقارنة مع النصف الأول من 2021 (1,15 مليار أوقية). ترجع هذه الزيادة أساسا الى حقوق الطابع التي حققت 0,86 مليار أوقية.

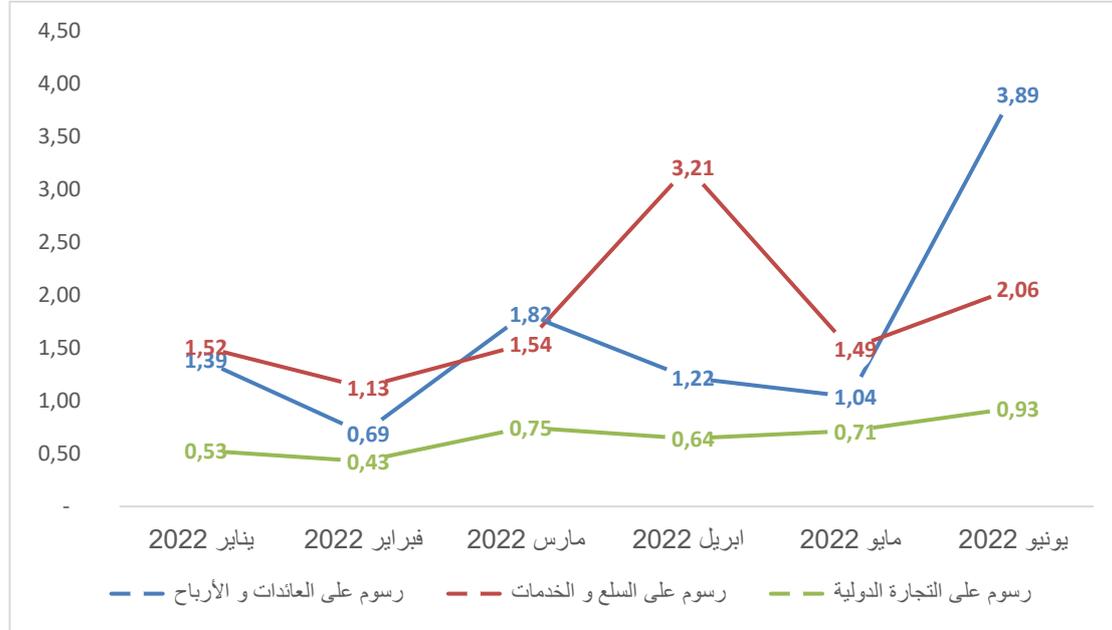
1.1.2. التوزيع حسب طبيعة الضريبة

لقد لوحظ تحسن في أداء الإيرادات الضريبية وخاصة على مستوى التحصيل فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية/ الأرباح غير التجارية والحد الأدنى من الضريبة الجزافية والرسوم على الواردات.



رسم توضيحي 3: الإيرادات حسب طبيعة الضريبة

تمثل الضريبة على القيمة المضافة أهم بند من بنود الإيرادات الضريبية حيث ساهمت بنسبة 26,11% تليها الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية / الأرباح غير التجارية والحد الأدنى من الضريبة الجزائية حيث مثلت 20,43% من إجمالي الإيرادات الضريبية. أما الرسوم على الواردات وضريبة الرواتب والأجور والرسوم الوحيد الذي تخضع له الشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم ورسوم أداء الخدمات فقد مثلت على التوالي 15,78%، 12,39% و 9,24% من إجمالي الإيرادات الضريبية.



رسم توضيحي 4: تطور أهم بنود الإيرادات الضريبية في النصف الأول من عام 2022

أظهرت عمليات تحصيل مختلف أنواع الإيرادات الضريبية حدوث تغيرات على امتداد نصف السنة مما يعكس بشكل أساسي الطابع الموسمي لجدول التحصيل الضريبي. وقد بينت الرسوم على الدخل والأرباح تطوراً متذبذباً على مدار نصف السنة حيث بلغت ذروتها في شهري مارس ويونيو. وتعزى هذه الحالة جزئياً إلى الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي ينتهي أجل التصريح الخاص بها يوم 31 مارس وكذا السداد الثاني للضريبة على الشركات قبل 30 يونيو مما يترتب عليه تحميل دافعي الضرائب بغرامات تأخير الدفع. وقد عرفت الرسوم على السلع والخدمات تقلبات ملحوظة حيث بلغت الذروة في شهر أبريل عند 3,21 مليار أوقية.

وبقيت الرسوم على التجارة الدولية شبه ثابتة خلال الفترة عند مستوى ضعيف نسبياً بالمقارنة مع الرسوم الأخرى وبمعدل شهري قدره 0,67 مليار أوقية.

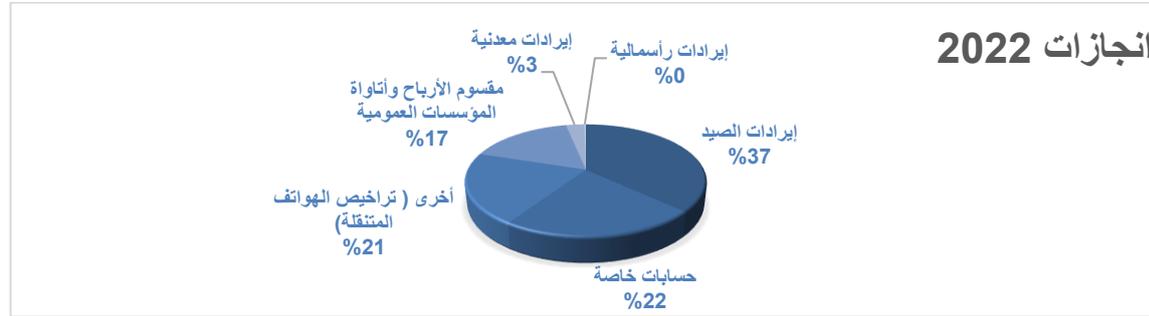
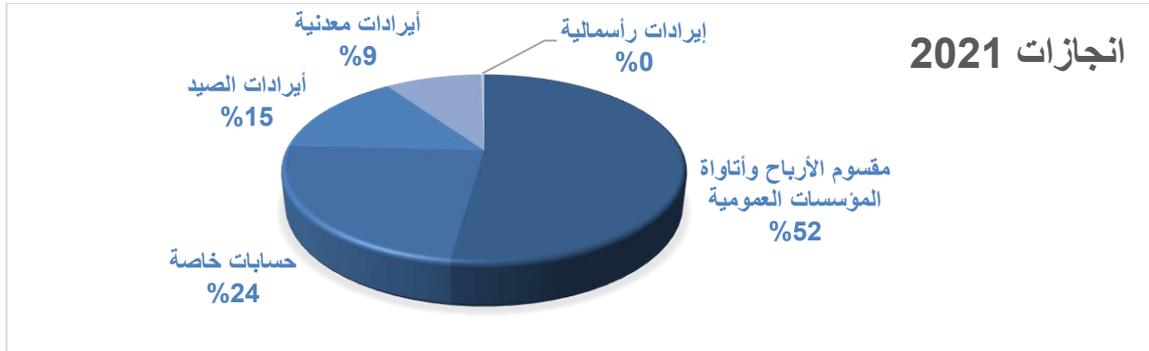
1.2. الإيرادات غير الضريبية

بلغت الإيرادات غير الضريبية في النصف الأول من عام 2022 ما مجموعه 6,11 مليار أوقية أي بنسبة تحصيل قدرها 51,48% مقارنة بالنصف الأول. وهو ما يمثل انخفاض 43,01% مقارنة بالنصف الأول من عام 2021. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الإيرادات المنجمية ومقسوم أرباح المؤسسات العمومية.

يلاحظ هذا التراجع الكبير كذلك على مستوى إيرادات الصيد بنسبة تحصيل 49,05% مقارنة مع توقعات قانون المالية الأصلي للنصف الأول التي حددت مسبقاً بمبلغ قدره 4,32 مليار أوقية، ولتبلغ 2,12 مليار أوقية فقط. ويفسر ذلك بكون التعويضات المقدمة من الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية الصيد مع موريتانيا تُدفع غالباً في شهر نوفمبر وقد شكلت في عام 2021 ما يبلغ 36% من عائدات الصيد. وستصل هذه التعويضات 2,97 مليار أوقية في عام 2022، مقارنة بـ 2,27 مليار تم دفعها في عام 2021.

وفي الرتبة الثانية من الإيرادات غير الضريبية تأتي الحسابات الخاصة التي سجلت نسبة تحصيل 63,45% مقارنة بتوقعات قانون المالية الأصلي للنصف الأول (1,29 من أصل 2,04 مليار أوقية).

وتحتل كل من رخص الهاتف النقال ومقسوم الأرباح والإتاوات على المؤسسات العمومية المرتبتين الثالثة والرابعة حيث تساهمان على التوالي بنسب 20,67% و 16,79% من إجمالي أرصدة هذا البند.

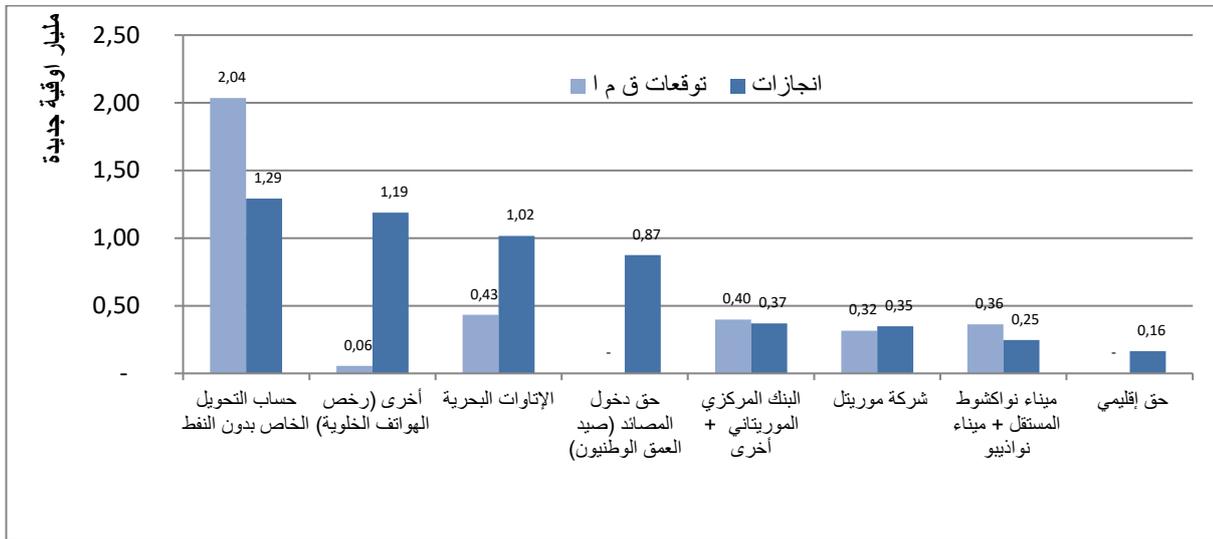


رسم توضيحي 5: الإيرادات غير الضريبية

تشير البيانات الواردة أعلاه إلى أن أهم بندين من بنود الإيرادات غير الضريبية (من حيث القيمة) هما إيرادات الصيد والحسابات الخاصة حيث يبلغ إسهامها على التوالي 36,86% و 22,46% من إجمالي رصيد هذا البند.

- وبلغت إيرادات الصيد 2,12 مليار أوقية مدفوعة بيندين (الإتاوات وحقوق النفاذ) ولكن فقط بنسبة 25% من التقديرات السنوية لقانون المالية حيث توقع لهما 8,64 مليار أوقية. وهذا ما يمثل مع ذلك زيادة بمبلغ 0,35 مليار أوقية مقارنة مع النصف الأول من العام السابق.

- وبلغت إيرادات الحسابات الخاصة 1,29 مليار أوقية في النصف الأول من عام 2022 مقابل 2,04 من التوقعات لنصف السنة المذكور أي بنسبة تحصيل 63,45%.
- وحققت إيرادات مقسوم الأرباح وإتاوات الشركات العمومية مبلغا قدره 0,97 مليار أوقية، أي 28,98% من التوقعات بالنسبة لنصف السنة (3,33 مليار أوقية). وقد تأثر هذا البند بتأخر دفع مقسوم أرباح الشركة الوطنية للصناعة والمناجم.
- وسجلت الإيرادات المنجمية انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع النصف الأول من العام السابق حيث بلغت فقط 0,17 مليار أوقية مقابل 1,13 مليار في النصف الأول من 2021 أي بانخفاض 98,75%.



رسم توضيحي 6: الأداء التفصيلي للإيرادات غير الضريبية والهيئات

على العموم، تتأتى الإسهامات الهامة للإيرادات غير الضريبية من:

- حسابات التحويل الخاص خارج النفط التي سجلت مبلغا قدره 1,29 مليار أوقية.
- رخص الهاتف النقال بإسهام قدره 1,19 مليار أوقية وهو ما يمثل 20,67% من رصيد هذا البند.
- الصيد حيث كانت مساهمته الأكبر تتمثل في إتاوات صيد أسماك السطح ورسوم النفاذ (صيد الأعماق الوطني) والرسوم الإقليمية بمبالغ مثلت على التوالي 1,02 مليار أوقية و0,87 مليار و0,16 مليار أوقية.
- مقسوم الأرباح والإتاوات التي تدفعها المؤسسات العمومية بإسهام إجمالي قدره 0,97 مليار أوقية موزعا بين البنك المركزي وموريتل وميناء الصداقة وغيرها من المؤسسات العمومية.

1.3. الإيرادات النفطية

أما الإيرادات النفطية التي بلغت 0,9 مليار أوقية في النصف الأول من عام 2022 فقد تجاوزت إلى حد كبير التوقعات نصف السنوية (0,09 مليار أوقية) بما يناهز 0,81 مليار وهو ما يمثل تحصيلاً بنسبة 896,12%. وتعزى هذه الزيادة إلى تحصيل 0,79 مليار أوقية كإيرادات غير ضريبية مدفوعة من طرف مشروع السلحفاة أحميم للغاز (GTA).

تدفع جميع الإيرادات النفطية -بما فيها الإيرادات الضريبية المدفوعة من قبل الفاعلين في مجالات البحث والاستغلال- في الصندوق الوطني للإيرادات النفطية المفتوح لدى بنك فرنسا. وتخضع التحويلات في هذا الصندوق لقواعد تحددها مع وزارتا النفط والمالية. في المقابل، فإن الإيرادات من قطاع الغاز، ولا سيما الإيرادات من مشروع GTA، يتم دفعها في حساب عمليات مخصص تابع لحساب الخزينة الموحد المفتوح في البنك المركزي.

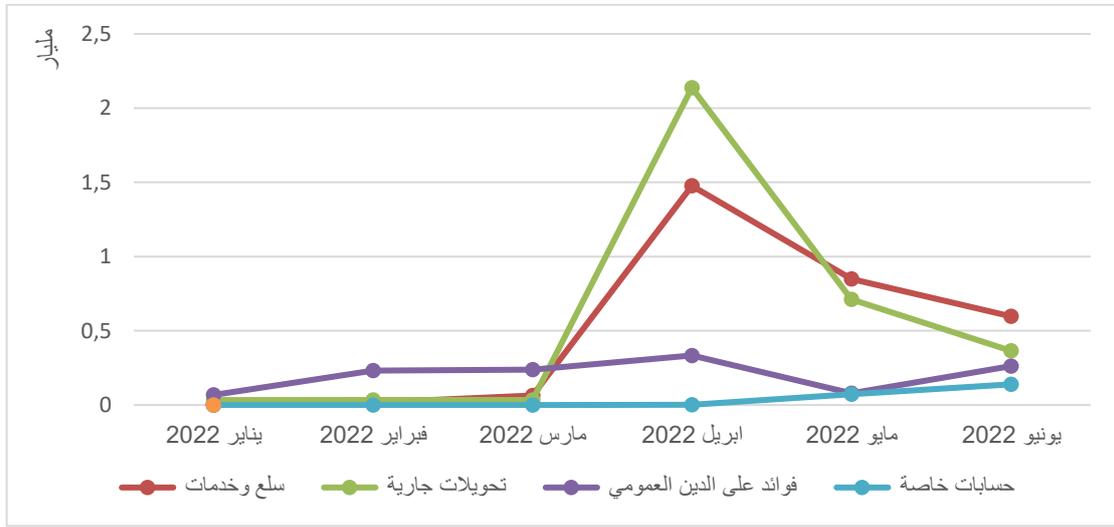
وقد سجلت الإيرادات النفطية ارتفاعاً قدره 0,54 مليار أوقية مقارنة بالنصف الأول من عام 2021.

الإيرادات النفطية	المبلغ بالأوقية
إيرادات نفطية (صافية)	0,90
إيرادات ضريبية	0,08
ضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية	0,02
ضريبة على الرواتب والأجور	0,06
أخرى	-
إيرادات غير ضريبية	0,82
أخرى	0,03
مشروع السلحفاة أحميم GTA	0,79

جدول 2: الإيرادات النفطية

2. النفقات

ارتفع تنفيذ النفقات خلال النصف الأول من عام 2022 الى 34,65 مليار أوقية (إجمالي النفقات والقروض الصافية) أي نسبة 39% من التقديرات (حسب قانون المالية الأصلي). وتشير نسبة التنفيذ هذه إلى الجدول الزمني لتنفيذ الميزانية ومستوى إنضاج النفقات الذي لا يتحسن في الغالب إلا خلال النصف الثاني من السنة. وعلى العموم، فقد زادت نفقات ميزانية الدولة بنسبة 53,26% مقارنة بالنفقات في النصف الأول من العام السابق حيث بلغت 22,55 مليار أوقية (بفارق 12,10 مليار أوقية جديدة). وتعزى هذه الزيادة إلى اتساع النفقات الاستثمارية، وكذلك تحمل المساعدات لقطاع الطاقة الموافق عليه لتثبيت سعر المحروقات.



رسم توضيحي 7 : تطور النفقات الجارية خلال نصف السنة

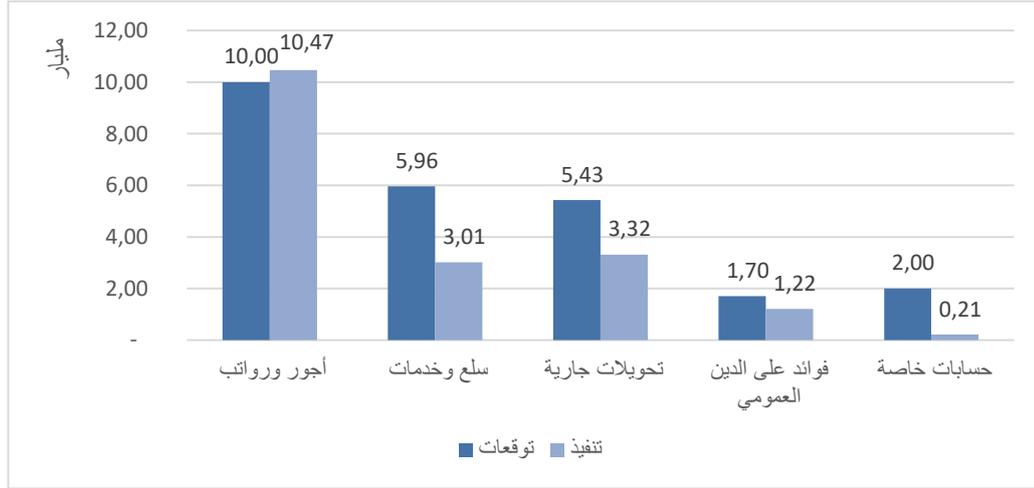
أظهرت أبرز أنواع النفقات تغيرات في وتيرة التنفيذ خلال نصف السنة حيث بلغت الذروة في شهر ابريل وذلك بالنسبة لمعظم البنود:

- سجلت نفقات السلع والخدمات - التي بقي تنفيذها ضعيفا نسبيا لغاية شهر مارس بسبب جدولة الميزانية - أعلى مستوى لها في شهر ابريل (1,48 مليار أوقية).
- بدأت التحويلات الجارية بشكل مبكر هذا العام كما هو الحال في السنة السابقة نظرا للاستخدام الجزئي لهذه الأرصدة من أجل سداد منح الطلاب.
- أظهرت نفقات التجهيز والقروض تنفيذا ضعيفا نسبيا في الربع الأول من العام وتحسنت اعتبارا من شهر ابريل حيث بلغت أعلى مستوى لها في شهر يونيو (6,45 مليار أوقية).

2.1. نفقات التسيير

استقرت نفقات التسيير في النصف الأول من عام 2022 عند 21,93 مليار أوقية مقابل توقعات بحدود 52,57 مليار أوقية.

وقد ارتفعت هذه النفقات مقارنة بالنصف الأول من العام السابق بـ 6,18 مليار أوقية، أي بنسبة 39%.



رسم توضيحي 8 : نفقات التسيير

يشير الرسم البياني أعلاه إلى الملاحظات التالية:

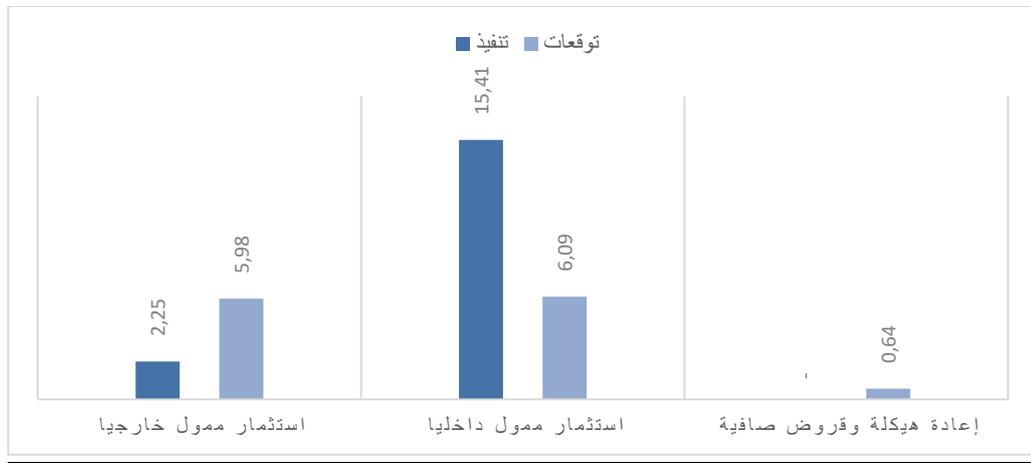
- زادت كتلة الرواتب قليلا عن التوقعات (بلغ تنفيذها 10,47 مليار أوقية وهو ما يعادل نسبة 4,7% مقارنة بالتوقعات نصف السنوية)؛
- انخفضت نفقات السلع والخدمات بنسبة 49% مقارنة بالهدف المرسوم لها عند 5,96 مليار أوقية (النصف الأول من 2022).
- كانت التحويلات الجارية دون التوقعات (3,32 مليار أوقية تم إنفاقها مقابل 5,43 مليار كما كان متوقعا في النصف الأول).
- بلغت فوائد الدين العام 1,22 مليار أوقية من أصل توقعات نصف سنوية تصل إلى 1,7 مليار أوقية أي بنسبة تنفيذ 71%.

يجدر التنبيه هنا إلى أن فوائد الدين العام - كما بينتها جدول العمليات المالية للدولة - لا تأخذ في الحسبان الوفورات التي تحققت كنتيجة تأجيل سداد الدين. وهكذا فإن هذه الأخيرة قد ظهرت على مستوى التمويل الاستثنائي وذلك لقياس تأثير تأجيل سداد الدين على خدمة المديونية.

وفي الأخير فإن الحسابات الخاصة بلغت 0,21 مليار أوقية أي بنسبة تنفيذ 11% من توقعات الميزانية للنصف الأول.

2.2. نفقات الاستثمار

خلال النصف الأول من عام 2022، كانت نفقات الاستثمار دون الهدف المرسوم بالنسبة لهذه الفترة. وقد بلغت 12,07 مليار أوقية مقابل هدف نصف سنوي بمبلغ 17,66 مليار أوقية، أي بنسبة تنفيذ 68%. وتضم هذه النفقات 6,09 مليار أوقية وهو ما يمثل الاستثمارات الممولة داخليا (من بينها 2,44 مليار متعلقة ب نفقات ميزانية الاستثمار من دون الجزء 6 كما هو موضح في جدول العمليات المالية للدولة)² و 5,98 مليار من الاستثمارات الممولة خارجيا. وقد عرفت نفقات الاستثمار تحسنا بمبلغ 5,88 مليار مقارنة بنفقات النصف الأول من عام 2021 والتي كانت بحدود 6,19 مليار أوقية أي بزيادة 95,11%.



رسم توضيحي 9: نفقات الاستثمار (النصف الأول من 2021)

2.2.1. نفقات الاستثمار الممولة داخليا

خلال السنوات القليلة الماضية، بذلت الدولة جهودا مطردة للإبقاء على مستوى عال من النفقات الاستثمارية وخاصة في هذا العام كنتيجة للسياسات الخاصة الناتجة عن جائحة كوفيد 19 وتنفيذا للسياسة العامة للحكومة التي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتزويد البلاد ببنى حيوية ضرورية لتنميتها.

ونظرا إلى ما تقدم وإلى الوزن النسبي لنفقات الاستثمار في تركيبة النمو، فإن هذا الجزء من التقرير يعرض النفقات الاستثمارية المدفوعة فعليا خلال الأشهر الستة الأولى من 2022 وذلك من منطلق تحليل قطاعي يتماشى مع تصنيف وظائف الإدارات العمومية (CFAP أو COFOG بالإنجليزية) وهو ما يفترض توزيعا تفصيليا للنفقات حسب الوظائف أو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من طرف الإدارات العمومية.

² يعكس هذا المبلغ (ميزانية الاستثمار من دون الجزء 6 المتعلق بالأصول الثابتة) بالخصوص نفقات السلع والخدمات والمساعدات و التحويلات المرتبطة بالاستثمار.

ويندرج هذا التوزيع ضمن مجموعة من أربعة تصنيفات مرجعية تعرف باسم تبويب النفقات حسب الوظيفة كما هو مبين في الدليل الإحصائي للمالية العامة لعام 2001 على مستوى الفصول من 6.96 إلى 6.104. وقد تم إعداد هذه التصنيفات من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في سعيها لتحديد إطار تنظيمي يسمح بمقارنة ميزانيات الدول. ويجدر التنويه هنا بأن الهدف المنشود من وراء هذا التقرير هو إبراز استخدام الوسائل المالية للدولة وليس المقصود منه تقرير حول المشاريع الاستثمارية التي تنفذها القطاعات الوزارية.

وخلال الفترة موضع الدراسة، فقد بلغت النفقات الاستثمارية الممولة داخليا 4,47 مليار أوقية.

وتوزع هذه النفقات حسب التوزيع الذي يعتمد عليه تصنيف وظائف الإدارات العمومية، وفقا للجدول التالي:

التنفيذ	نفقات استثمار الدولة حسب الوظيفة الرئيسية
917 583 166,03	المصالح الحكومية العامة
1 020 944 999,00	الدفاع
128 587 522,40	النظام والأمن العام
880 844 086,14	الشؤون الاقتصادية
479 398 784,37	حماية البيئة
128 576 778,30	الاستصلاحات الجماعية والسكن
28 215 308,00	الصحة
69 273 250,40	الشؤون الإسلامية والثقافة والترفيه
757 913 380,88	التعليم
65 101 389,68	العمل والحماية الاجتماعيين
4 476 438 665,20	المجموع العام

جدول 3 : توزيع نفقات الاستثمار حسب الوظيفة الرئيسية

تتم معالجة مختلف الوظائف في الفقرات التالية من أجل إبراز أهم بنود النفقات الاستثمارية.

2.2.1.1 المصالح الحكومية العامة

تضم النفقات ضمن هذه الوظيفة تلك النفقات المقام بها على مستوى الهيئات المركزية واللامركزية التابعة للدولة، وقد مثلت في النصف الأول من عام 2022 نسبة 20,50% من إجمالي النفقات الاستثمارية.

المبلغ	البيان
535 848 179,20	الأجهزة التشريعية والتنفيذية والشؤون الخارجية
30 832 681,58	البحوث الأساسية
14 900 961,25	مصالح الشؤون المالية والميزانوية
315 759 459,00	المصالح العمومية التابعة للإدارة
20 241 885,00	المصالح العامة غير المصنفة في تصنيفات أخرى
917 583 166,03	المجموع العام

جدول 4 : نفقات المصالح الحكومية العامة

وقد بلغت النفقات الخاصة بالمصالح الحكومية العامة ما مجموعه 917,58 مليون أوقية. وبالقياس إلى عام 2021 فقد زادت هذه النفقات ب 701,97 مليون أوقية أي بزيادة 325,57% وهو ما يعزى أساسا

إلى ارتفاع نفقات الأجهزة التشريعية والتنفيذية والشؤون الخارجية التي انتقلت من 16,10 إلى 535,84 مليون أوقية.

يقصد ببند "المصالح العامة التابعة للإدارة" أساسا إعانات صندوق التنمية الجهوية الموجهة للبلديات. وبالنسبة لتسيير الأجهزة التشريعية والتنفيذية والشؤون الخارجية، يتعلق الأمر أساسا بإسهام الحكومة في برنامج دعم اللامركزية (PNIDDLE).

أما بند "المصالح العامة غير المصنفة في تصنيفات أخرى" فهو يعني حصرا الدعم المقدم إلى الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة.

2.2.1.2 النظام والأمن العام

تم تنفيذ النفقات المرتبطة بالنظام والأمن العام بحدود 0,12 مليار أوقية. وبالمقارنة مع 2021، فقد تراجعت هذه الأخيرة بنسبة 45,45% أي ما يعادل 0,10 مليار أوقية. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى انخفاض نفقات المصالح العامة للأمن العمومي التي انتقلت من 134,31 إلى 64,59 مليون أوقية. ويمثل بند "النظام والأمن العام" 50,23% من الاستثمارات في هذه الوظيفة.

المبلغ	البيان
64 596 000,00	النظام والأمن غير المصنف في تصنيفات أخرى
2 756 470,60	السجون
18 435 051,80	مصالح وزارة العدل
42 800 000,00	مصالح الحماية ضد الحرائق
128 587 522,40	المجموع العام

جدول 5: نفقات النظام والأمن العام

2.2.1.3 الشؤون الاقتصادية

تشمل هذه الوظيفة الأساسية جميع النفقات الهيكلية الهادفة إلى تنمية القطاعات الأكثر أهمية لاقتصاد البلد وقد مثلت 19,68% من النفقات الاستثمارية. وبلغ تنفيذ هذه النفقات حوالي 0,88 مليار أوقية في النصف الأول من السنة الحالية.

المبلغ	البيان
14 826 024,00	قضايا متعلقة بالبحوث والتنمية الاقتصادية
8 076 598,60	الشؤون الاقتصادية العامة والقضايا المتعلقة بالتجارة واليد العاملة
160 026 512,83	المحروقات والطاقة
517 571 530,88	التنمية الريفية
156 968 125,83	الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العامة
23 375 294,00	النقل
880 844 086,14	المجموع العام

جدول 6: نفقات الشؤون الاقتصادية

بلغ تنفيذ النفقات في بند "المحروقات" حوالي 0,16 مليار أوقية وهي تدرج في إطار الدعم المقدم لمصادر الطاقة المتجددة.

أما بند "الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العامة" والمتعلق بالبناء والأشغال العامة على امتداد التراب الوطني والذي بلغت نفقاته 0,15 مليار أوقية فإنه يمثل من حيث الترتيب البند الرئيسي الثالث من بنود الاستثمار على مستوى هذه الوظيفة. ويتعلق الأمر بعمليات إعادة التأهيل أو البناء ومباني الولايات والمقاطعات أو المراكز الإدارية وكذلك ببعض المستحقات لصالح عمارات في طور الاكتمال.

وفي الاخير فان بند "التنمية الريفية" الذي يرمي الى ضمان التنامي المطرد للإنتاج الغذائي وكذا الأمن الغذائي على امتداد التراب الوطني والتي بلغت نفقاتها 0,52 مليار أوقية تمثل أهم بند من بنود الاستثمار من حيث التنفيذ. تتوزع نفقات الاستثمار الخاصة بوظيفة الشؤون الاقتصادية أساسا بين قطاعي الصيد والزراعة.

المبلغ	البيان
477 222 124,88	الزراعة
40 349 406,00	الصيد
517 571 530,88	المجموع العام

جدول 7 : النفقات الاستثمارية في مجال التنمية الريفية

2.2.1.4 حماية البيئة

على العموم، مثلت النفقات الاستثمارية المتعلقة بحماية البيئة 10,71% من إجمالي النفقات الاستثمارية أي ما مجموعه 0,47 مليار أوقية.

المبلغ	البيان
273 151 371,19	معالجة المياه المستعملة
206 247 413,19	حماية التنوع البيئي والبيئة
479 398 784,37	المجموع العام

جدول 8 : نفقات حماية البيئة

تم تنفيذ النفقات المتعلقة بحماية البيئة بحدود 479,39 مليون أوقية. وبالمقارنة مع عام 2021، تطورت هذه الأخيرة بنسبة 274,05% أي بمبلغ 351,23 مليون أوقية. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى تنامي نفقات تسيير المياه المستعملة والبحوث والتنمية المتعلقة بحماية البيئة حيث انتقلت على التوالي من 96,61 إلى 273,15 مليون أوقية من 17,45 إلى 206,24 مليون.

2.2.1.5 الاستصلاحات الجماعية والسكن

بلغت الاستصلاحات الجماعية والسكن 0,12 مليار أوقية أي نسبة 2,87% من إجمالي النفقات الاستثمارية. وتتعلق بالتزويد بمياه الشرب.

2.2.1.6 الصحة

ظل قطاع الصحة في طليعة القطاعات ذات الأولوية وفي قلب السياسة العامة للحكومة الهادفة الى تقريب العلاجات من المواطنين الاكثر هشاشة، عبر توفير المعدات والادوية الاساسية وكذلك المصادر البشرية المؤهلة لتقليص هشاشة القطاع وتعلقه بالخارج.

وهكذا فإن معظم النفقات التي تم تنفيذها على مستوى الصحة قد تم صرفها في ميزانية التسيير.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات الاستثمارية في مجال الصحة خلال النصف الأول من عام 2022 حيث مثل الدعم الموجه لمصلحة الشؤون العامة المتعلقة بالصحة نسبة 64,55% من نفقات قطاع الصحة لعام 2022.

البيان	المبلغ
القضايا العامة المتعلقة بالصحة	18 215 308,00
الاستشارات الخارجية	10 000 000,00
المجموع العام	28 215 308,00

جدول 9 : النفقات الاستثمارية في قطاع الصحة

2.2.1.7 الشؤون الإسلامية والثقافة والترفيه

مثل الاستثمار على مستوى بند الشؤون الإسلامية والثقافة والترفيه 1,55% من النفقات الاستثمارية التي تم توزيعها وفقا للجدول التالي:

البيان	المبلغ
خدمة البث الإذاعي والتلفزيوني والنشر	52 505 720,00
خدمات تتعلق بالثقافة	6 463 145,00
خدمات تتعلق بالشؤون الإسلامية	10 304 385,40
المجموع العام	69 273 250,40

جدول 10 : توزيع النفقات على " الشؤون الإسلامية والثقافة والترفيه "

بلغ تنفيذ النفقات برسم 2022 فيما يتعلق ببند "الشؤون الإسلامية والثقافة والترفيه" حوالي 69,27 مليون أوقية. وبالمقارنة مع عام 2021، زادت هذه الأخيرة بنسبة 30,32% وهو ما يعادل 16,12 مليون أوقية.

2.2.1.8 التعليم

بلغ الاستثمار في قطاع التهذيب 0,75 مليار أوقية وهو ما يمثل 16,93% من مجموع نفقات الاستثمار مسجلا بذلك زيادة كبيرة بالمقارنة مع عام 2021 (بحدود 0,24 مليار). ولا يشمل هذا المبلغ المصاريف المقام بها على نفقة حساب التحويل الخاص في إطار البرنامج الوطني لتنمية قطاع التهذيب.

المبلغ	البيان
699 497 408,00	التعليم من الدرجة الثالثة
25 843 991,00	التعليم غير مصنف في تصنيفات أخرى
32 571 981,88	تعليم غير مصنف من حيث المستوى
757 913 380,88	المجموع العام

جدول 11 : توزيع نفقات "التعليم"

2.2.1.9 الحماية الاجتماعية

كانت نفقات الحماية الاجتماعية بحدود 65,10 مليون أوقية. وسجلت النفقات المتعلقة بالحماية الاجتماعية انخفاضا بنسبة 90,68% مقارنة بعام 2021 أي ما يمثل 633,76 مليون أوقية. ويعزى هذا الى الظرفية الخاصة لسنة 2021 والتي تميزت خصوصا بالمضاعفات السلبية لجائحة كوفيد، مما تطلب مساعدة مستمرة للمواطنين الأكثر هشاشة.

وقد تم صرف نفقات الحماية الاجتماعية بشكل أساسي لدعم برامج مكافحة الفقر ومخلفات الاسترقاق وكذلك في مجالات الطفولة الصغرى والترقية النسوية والأسرة.

كان ذلكم تلخيصا لمختلف النفقات الاستثمارية بتمويل داخلي والتي تم تنفيذها خلال النصف الأول من عام 2022.

ومن الجدير ذكره أن المبالغ المشار إليها أعلاه لا تعبر بالضرورة عن إجمالي تكاليف المشاريع وإنما تمثل في الغالب الدفعات الجزئية التي تتناسب مع أشغال جرى تنفيذها خلال فترة إعداد هذا التقرير أو في فترات سابقة.

2.2.2. نفقات الاستثمار الممولة خارجيا

أقرت موريتانيا العديد من الإصلاحات الرامية إلى تحسين جاذبيتها بما في ذلك استحداث المجلس الأعلى لتحسين مناخ الأعمال والغرفة الدولية للوساطة وكذلك فتح شبك موحّد للاستثمارات ملحق بالوكالة الجديدة لترقية الاستثمار في موريتانيا. هذه الأخيرة هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري مكلفة بالسياسة الوطنية في مجال ترقية الاستثمار التي تهدف أساسا إلى وضع آليات تسمح بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، وخلق وظائف ومداحيل من أجل سعادة ورفاهية المواطنين.

ولكل هذه العوامل المشار إليها أعلاه تأثير إيجابي على سمعة وجاذبية موريتانيا لدى المستثمرين الأجانب وعلى تعبئة الأموال لدى شركاء التنمية.

ويكتسي التمويل الخارجي عدة أشكال: الهبات والقروض الرامية إلى الإسهام في التنمية. ويشكل التمويل الخارجي جزءا هاما من الميزانية المدعمة للاستثمار (13%) التي تغطي كافة البرامج والمشاريع الاستثمارية التي أقرتها الحكومة.

خلال النصف الأول من عام 2022، بلغت النفقات الاستثمارية المنفذة بتمويل أجنبي 5,98 مليار أوقية لصالح ميزانية الدولة (62% من مصادر التمويل هي عبارة عن هبات أي 3,7 مليار أوقية) أما الباقي

(38%) فهو على شكل قروض (2,27 مليار أوقية). وقد تمت تعبئة 7,99 مليار أوقية من التمويل الأجنبي تتوزع كالتالية:

- 5,98 مليار أوقية على نفقة ميزانية الدولة.
- 1,7 مليار أوقية على نفقة ميزانيات المؤسسات العمومية.
- 316 مليون أوقية على نفقة ميزانيات الملحقة.

وفيما يلي استعراض لهذه النفقات بحسب قطاع النشاط وكما يتبين من الفقرات التالية³.

2.2.2.1. التنمية الريفية

بلغ الاستثمار في إطار مشاريع التنمية الريفية خلال النصف الأول من 2022 ما مجموعه 1,67 مليار أوقية منها 30% كهبات مقدمة من الهيئات المانحة و70% من القروض بفوائد إمتيازية معتبرة .

ويتألف هذا القطاع من البنود التالية:

- الزراعة (60%)
- المياه القروية والرعية (20%)
- التنمية الحيوانية (19% متأتية بالكامل من الهبات)
- البيئة (1% متأتية بالكامل من الهبات)

المبلغ (أوقية)	البيان
1 008 076 964,80	1.1. الزراعة
336 321 045,61	1.3. المياه القروية والرعية
320 883 214,12	1.4. التنمية الحيوانية
13 070 249,28	1.5. البيئة
1 678 351 473,81	المجموع

جدول 12: التنمية الريفية

2.2.2.2. التنمية الصناعية

شملت التنمية الصناعية في النصف الأول من 2022 الاستثمارات المتعلقة بالصيد والطاقة وبمبلغ إجمالي قدره 1,53 مليار أوقية منها 75% مموله بقروض. وقد مثلت النفقات في الطاقة 96% من مصاريف القطاع.

³- توزيع النفقات الاستثمارية الممولة خارجيا وحسب القطاع لا تشير إلى حصة النفقات التي تم تنفيذها على نفقة ميزانية الدولة أو إلى تلك التي تتحملها ميزانيات المؤسسات العمومية أو الميزانيات الملحقة. ولذلك أوردناها للتدليل على حجم الأنشطة المختلفة للقطاعات من منظور الاستثمارات العمومية. غير ان نطاقها يتجاوز هذا التقرير المتعلق بالعمليات المالية للدول الذي يقتصر على الميزانية المركزية للدولة.

المبلغ (أوقية)	البيان
64 024 606,72	2.1. الصيد
1 468 092 245,20	2.5. الطاقة
1 532 116 851,92	المجموع

جدول 13 : التنمية الصناعية

2.2.2.3. الاستصلاح الترابي

بلغت النفقات المتعلقة بالاستصلاح الترابي ما مجموعه 1,50 مليار أوقية منها 94% ممولة بواسطة قروض. وتوزعت هذه النفقات كالتالي:

- المياه الحضرية (34% من الغلاف الاجمالي منها 84% ممولة بقروض).
- البنى الأساسية الطرقية (65% من الغلاف الاجمالي ممولة بالكامل بواسطة قروض).
- الاتصالات (1% من الغلاف الاجمالي ممولة بنسبة 93% بواسطة قروض).

المبلغ (أوقية)	البيان
514 809 133,84	3.2. المياه الحضرية
974 036 890,35	3.3. البنى الأساسية الطرقية
15 384 451,98	3.7. الاتصالات
1 504 230 476,17	المجموع

جدول 14 : الاستصلاح الترابي

2.2.2.4. المصادر البشرية

مثلت النفقات المتعلقة بالمصادر البشرية 1,49 مليار أوقية تمثل الهبات منها نسبة 81%. وتتوزع كالتالي:

- التعليم: 52% منها 86% كهبات.
- الصحة والشؤون الاجتماعية (28% منها 96% كهبات).
- النفقات المتعلقة بمحو الأمية (11% ممولة بالكامل بواسطة قروض).
- التشغيل (9% ممولة بالكامل بهبات).

المبلغ (أوقية)	البيان
776 616 114,91	التعليم
420 730 135,44	4.4. الصحة والشؤون الاجتماعية
166 794 619,80	4.5. محو الأمية
127 072 931,04	4.6. التشغيل
1 491 213 801,19	المجموع

جدول 15 : المصادر البشرية

2.2.2.5. التنمية المؤسسية

بلغت كلفة التنمية المؤسسية 0,21 مليار أوقية منها 96% كهبات لدعم قطاع الإدارة.

المبلغ (أوقية)	البيان
209 010 524,52	1.5. دعم الإدارة
209 010 524,52	المجموع

جدول 16 : التنمية المؤسسية

2.2.2.6. مشاريع متعددة القطاعات

بلغت النفقات الاستثمارية في المشاريع متعددة القطاعات 1,56 مليار أوقية منها 96% كهبات.

2.3. التصنيف الوظيفي للنفقات

يتم التصنيف الوظيفي وفقا لنموذج متعارف عليه يسمح بمتابعة التدفقات النقدية الموجهة لقطاعات الاقتصاد وبمقارنتها بما يجري في بلدان أخرى. ويتعلق التحليل الوظيفي المقام به في هذا الإطار بمجموع النفقات ولذلك فإنه يتجاوز حد التحليل المعروف في الجزء رقم 2.2 والذي يركز على التصنيف الوظيفي للنفقات الاستثمارية.

ولا يأخذ هذا النموذج في الحسبان سوى النفقات التي تم الأمر بصرفها فعلا باستثناء النفقات الممولة خارجيا. ومن هنا يمكن تفسير الفارق بين مجموع النفقات في النموذج والنفقات التي يتضمنها جدول العمليات المالية للدولة.

المبلغ	البيان
8 158 002 733,50	التعليم
3 484 201 265,83	المصالح الحكومية التابعة للإدارة
3 076 788 941,93	الشؤون الاقتصادية
2 836 956 354,70	غير مصنف
2 030 558 123,14	الدفاع
1 854 519 132,05	الصحة
1 244 458 073,00	النظام والأمن العام
994 357 657,40	الشؤون الإسلامية، الثقافة والترفيه
813 730 291,61	حماية البيئة
423 466 928,62	العمل والحماية الاجتماعيين
180 947 742,30	الاستصلاحات الجماعية والسكن
25 097 987 244,08	إجمالي النفقات

جدول 17 : توزيع النفقات حسب الوظيفة الأساسية

يعرض الجدول أعلاه تنفيذ النفقات بحسب الوظائف الرئيسية في التوزيع الوظيفي. وتتألف أساسا من نفقات التعليم⁴ بمبلغ 8,15 مليار أوقية (32,50%)، المصالح الحكومية التابعة للإدارة بمبلغ 3,48 مليار أوقية (13,48%)، الشؤون الاقتصادية بمبلغ 3,07 مليار أوقية (12,26%) النفقات غير المصنفة بمبلغ 2,83 مليار (11,30%)، الدفاع بمبلغ 2,03 مليار أوقية (8,09%) والصحة بمبلغ 1,85 مليار أوقية (7,39%).

⁴ يعتبر حجم نفقات التعليم ذا أهمية في ميزانية الدولة كنتيجة لاستحداث المدرسة الجمهورية هذا العام.

3. الأرصدة

يشمل الرصيد القاعدي باستبعاد النفط (دون مراعاة الهبات) الفارق بين إجمالي الإيرادات (خارج الهبات وخارج الإيرادات النفطية) وبين النفقات الكلية (دون فوائد الدين العام الخارجي والاستثمارات الممولة خارجيا) كما يسمح بتقييم الوضع المالي للدولة دون اللجوء إلى موارد مالية غير دائمة ومنها الهبات والإيرادات النفطية واستبعاد النفقات غير التقديرية. وقد سجل هذا الرصيد في النصف الأول لعام 2022 فائضا بمبلغ 3,03 مليار أوقية.

ومن جهة أخرى، فإن الرصيد الأولي، باستثناء سداد فوائد المديونية (الفارق بين الإيرادات والنفقات الإجمالية باستبعاد سداد فوائد الديون) الذي يبرز مدى الجهود المقام بها في مجال سياسة الاستدانة قد سجل فائضا بمبلغ 1,69 مليار أوقية برسم النصف الأول من السنة الجارية.

وسجل الرصيد الإجمالي (بما فيه فوائد المديونية و الهبات) فائضا بمبلغ 0,48 مليار أوقية.



رسم توضيحي 10 : التطور الشهري للأرصدة

4. التمويل

بالنظر الى ما سبق، واعتباراً للأرصدة المستخرجة عبر تنفيذ الميزانية في الفصل الأول من سنة 2022. شهد تنفيذ ميزانية الدولة في النصف الأول من عام 2022 تغيراً سلبياً في رصيد حساب الخزينة الوحيد لدى البنك المركزي بمبلغ 2,76- مليار أوقية. وهكذا فإن الرصيد المتاح للخزينة لدى البنك المركزي قد انتقل من 40,26 مليار أوقية في فاتح يناير 2022 إلى 37,49 مليار أوقية بتاريخ 30 يونيو. ويعزى هذا التغير إلى العمليات المالية المرتبطة بتنفيذ ميزانية الدول على المستويين الداخلي والخارجي.

4.1. على مستوى التمويل الداخلي

عموماً، استقر رصيد التمويلات الداخلية خلال النصف الأول من عام 2022 عند فائض تمويلي يعادل 1,97 مليار أوقية.

وخلال النصف الأول من العام الجاري كانت التمويلات الداخلية تتألف من:

- 0,43 مليار أوقية: فائض مالي في مسائل عالقة لدى الخزينة.
- 0,31 مليار أوقية: احتياجات مالية على أساس السندات المضمونة.

وهكذا فإن مخزون السندات المضمونة شهد خلال النصف الأول من العام زيادة خفيفة بلغت 0,31 مليار أوقية. وعليه فإن مخزون السندات المضمونة انتقل من 2,14 مليار أوقية في بداية العام إلى 2,44 مليار بتاريخ 30 يونيو 2022

- 0,33 مليار أوقية: احتياجات مالية متعلقة بالتمويلات بواسطة أدونات الخزينة.

سجلت التمويلات بواسطة أدونات الخزينة في النصف الأول من عام 2022 رصيماً سالباً بلغ -0,33 مليار أوقية. وعليه فإن مخزون أدونات الخزينة تراجع من 6,17 مليار أوقية في بداية العام إلى 5,84 مليار أوقية لغاية 30 يونيو 2022. ومن جهة أخرى انخفض مخزون أدونات الخزينة الإسلامية حيث انتقل من 1,51 مليار أوقية في بداية العام إلى 1,44 مليار أوقية لغاية 30 يونيو 2022.

- 0,39 مليار أوقية كفائض مالي ناتج عن حركات حسابات الودائع والارتباط.

4.2. على مستوى التمويل الخارجي

سجلت التمويلات الخارجية في النصف الأول من عام 2022 حاجة إلى التمويلات بحدود 2,64 مليار أوقية كما هو مفصل أدناه:

- 0,10 مليار أوقية كاحتياجات مالية متعلقة بالحساب النفطي (الصندوق الوطني لعائدات النفط). في الواقع، بلغت الإيرادات النفطية في النصف الأول من عام 2022 ما يقارب 0,10 مليار أوقية في حين لم يحصل أي سحب من الصندوق الوطني لعائدات النفط.

- **1,52** مليار أوقية من الاحتياجات المالية التي هي عبارة عن القروض الخارجية الصافية. وتمثل القروض الخارجية الصافية الفارق بين الأقساط المتعلقة بسداد الدين الخارجي (3,8 مليار أوقية) وبين القروض الجديدة (2,28 مليار أوقية). وبرسم النصف الأول من العام 2022، بلغت القروض الخارجية الصافية 1,52 مليار أوقية.
- **0,19** مليار أوقية من الاحتياجات المالية المتعلقة بالتمويلات الخارجية الاستثنائية. شكلت التمويلات الاستثنائية - وهي عبارة عن مبالغ مؤجلة من خدمة المديونية كنتيجة لجدولة الديون - احتياجا للتمويل بلغ **0,19** مليار أوقية.
- **0,82** مليار أوقية من الاحتياجات المالية المتعلقة بتغييرات حسابات الارتباط المحاسبي في السفارات

5. الخلاصة

أظهر تنفيذ ميزانية الدولة في هذه الفترة المغطاة تعبئة للموارد -بجميع أنواعها- تقل قليلا عن الهدف المرسوم للفترة المعنية (93,66%) وبمبلغ إجمالي قدره 35,12 مليار أوقية. يركز هذا التحسن في الأداء على فرضية تنفيذ خطي لميزانية الدولة، ولا يعكس حقيقة وتيرة تنفيذ ميزانية الدولة، ولا موسمية بعض فئات المداخيل. وفي الحقيقة فإن تنفيذ ميزانية الدولة في النصف الثاني يوضح في الغالب تسارعا أكثر على مستوى النفقات وكذا الإيرادات.

عموما، تمت تعبئة الإيرادات الضريبية بحدود 24,40 مليار أوقية (99,15%) بينما مثلت الإيرادات غير الضريبية 6,11 مليار أوقية (51,47%).

وعلى مستوى الإنفاق العمومي، بلغ التنفيذ 34,65 مليار أوقية بالمقارنة مع 88,5 مليار أوقية كانت متوقعة لهذه السنة في قانون المالية الأصلي، أي بنسبة تنفيذ 39% لغاية 30 يونيو 2022. وتشمل هذه المصاريف النفقات الاستثمارية التي تم تمويلها بحدود 6,09 مليار أوقية بتمويل داخلي و5,98 مليار أوقية بتمويل خارجي.

وعلى مستوى التوظيف الوظيفي، جاء التعليم والمصالح العمومية العامة في المرتبة الأولى والثانية بالنسبة للثماني وظائف الأخرى، بمبالغ تصل 8,1 و3,4 مليار أوقية على التوالي.

وهكذا وبالنظر إلى تنفيذ الميزانية في النصف الأول من عام 2022، أظهر الرصيد القاعدي خارج النفط (وباستبعاد الهبات) فائضا قدره 3,03 مليار أوقية ورصيدا أوليا خارج سداد فوائد المديونية عند 1,69 مليار أوقية.

الملحقات

الملحق رقم 1: جدول العمليات المالية للدولة خلال النصف الأول لسنة 2022

Δ%	ق م ت 2022	TX%	ج ع م د س 1 2022	يونيو 2022	مايو 2022	ابريل 2022	مارس 2022	فبراير 2022	يناير 2022	ج ع م د س 1 2021	جدول العمليات المالية للدولة
-3%	75,00	47%	35,12	10,16	5,28	6,22	5,26	3,63	4,57	36,32	إجمالي الإيرادات والهبات - بما فيه إيرادات النفط -
-5%	74,82	46%	34,23	9,98	4,99	6,16	5,15	3,51	4,44	35,97	عائدات غير نفطية وهبات
-12%	72,95	42%	30,52	7,70	4,48	5,99	4,98	3,09	4,28	34,57	عائدات غير نفطية خارج الهبات
11%	49,22	50%	24,40	5,95	3,48	4,94	4,17	2,39	3,47	21,89	عائدات ضريبية (خارج النفط)
23%	17,00	59%	10,07	3,89	1,04	1,22	1,82	0,69	1,39	8,18	رسوم على العائدات والأرباح
6%	7,50	50%	3,74	1,67	0,13	0,44	1,17	0,08	0,25	3,54	أرباح صناعية وتجارية وأرباح غير تجارية
42%	3,00	48%	1,44	0,36	0,24	0,23	0,24	0,17	0,20	1,02	الحد الأدنى للضريبة الجزافية الجمركية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قروض ضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية
22%	5,20	60%	3,14	0,55	0,64	0,41	0,34	0,40	0,79	2,57	ضرائب على الأرباح والأجور
20%	0,26	62%	0,16	0,03	0,03	0,03	0,03	0,02	0,03	0,14	الدولة
22%	4,94	60%	2,98	0,53	0,61	0,38	0,30	0,39	0,76	2,43	أخرى
79%	1,30	111%	1,44	1,26	0,00	0,06	0,01	0,01	0,09	0,80	ضرب على عائدات رأس المال المنقول

44%	-		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	ضريبة عامة على الدخل	
18%	-	0%	0,31	0,06	0,02	0,07	0,06	0,03	0,06	0,26	النظام الضريبي المسهل	
3%	24,76	44%	10,94	2,06	1,49	3,21	1,54	1,13	1,52	10,67	رسوم على السلع والخدمات	
-26%	5,20	29%	1,51	0,42	0,26	0,21	0,20	0,16	0,26	2,03	رسوم على القيمة المضافة الداخلية	
27%	13,00	39%	5,11	1,19	0,85	0,86	0,90	0,64	0,67	4,02	رسوم على القيمة المضافة على الواردات	
-	-		-	-	-	-	-	-	-	-	منها رسوم القيمة المضافة على الشركة الوطنية للصناعة والمناجم أسنيم	
-9%	3,50	67%	2,34	0,06	0,06	1,83	0,08	0,06	0,25	2,56	رسوم وحيد على شركة أسنيم ورسوم على أداء الخدمات	
22%	1,55	62%	0,96	0,18	0,18	0,15	0,17	0,14	0,14	0,79	رسوم على المنتجات النفطية	
-22%	0,75	107%	0,80	0,20	0,13	0,13	0,15	0,10	0,09	1,04	حقوق الإستهلاك (الشاي، التبغ، السكر الأسمنت)	
-7%	0,76	28%	0,22	0,01	0,01	0,02	0,03	0,04	0,10	0,23	رسوم أخرى (تأمينات، سيارات، مطارا)	
16%	6,45	62%	4,00	0,93	0,71	0,64	0,75	0,43	0,53	3,46	رسوم على التجارة الدولية	
32%	5,60	71%	4,00	0,93	0,71	0,64	0,75	0,43	0,53	3,04	الواردات	
-100%	0,85	0%	-	-	-	-	-	-	-	0,42	رسوم إحصائية	
26%	1,01	144%	1,45	0,18	0,41	0,05	0,35	0,18	0,29	1,15	أيرادات ضريبية أخرى	
17%	0,77	112%	0,86	0,21	0,11	0,12	0,23	0,08	0,11	0,73	حقوق الطابع	
127%	0,24	113%	0,27	0,01	0,04	0,05	0,07	0,05	0,05	0,12	رسوم المهنة وضرائب على الملكية	
7%	-		0,32	-	0,04	0,25	0,12	0,05	0,04	0,13	0,30	تحصيل عن السنوات السابقة + إيرادات غير موزعة

-	-	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	أخرى
31%	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الباقى تحصيله من الحقوق الجمركية (محصلية الجمارك)
-43%	23,73	26%	2,06	1,12	0,17	0,18	0,29	0,04	0,26	1,57	إيرادات غير ضريبية
19%	8,64	25%	6,11	1,75	1,00	1,04	0,81	0,70	0,81	10,72	إيرادات الصيد
-	2,54	0%	2,12	0,38	0,32	0,29	0,33	0,39	0,40	1,79	النظام الوطني
-	5,01	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	النظام الأجنبي
46%	2,97	6%	-	-	-	-	-	-	-	-	الإتحاد الأوربي - ميزانية
-	2,97	0%	0,16	0,06	0,01	0,00	0,05	0,04	0,01	0,11	مقاص مالية
-	-	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	مجهزوا السفن
46%	-	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	حق إقليمي
-15%	0,87	117%	0,16	0,06	0,01	0,00	0,05	0,04	0,01	0,11	أتاوة أسماك السطح
-100%	-	0%	1,02	0,13	0,15	0,21	0,17	0,18	0,17	1,20	رسوم (السفن المستأجرة من الوطنيين
-3%	-	0%	-	-	-	-	-	-	-	0,14	رخص (أجانب)
104%	-	0%	1,02	0,13	0,15	0,21	0,17	0,18	0,17	1,05	حق دخول المصائد (صيد العمق الوطنيون)
-	0,00	0%	0,87	0,18	0,15	0,07	0,09	0,16	0,21	0,43	استئجار الأماكن العامة
-	0,01	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	رسوم الطواع
-	0,01	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	رسوم الإيداع

37%	0,21	30%	0,06	0,00	0,01	0,01	0,02	0,01	0,01	0,05	غرامات
-85%	1,97	9%	0,17	0,04	0,00	0,00	0,12	0,00	0,00	1,13	إيرادات معدنية
-86%	0,02	8%	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	إيرادات المسح المنجمي
-85%	1,95	9%	0,17	0,04	-	-	0,12	0,00	0,00	1,12	إيرادات تشغيل
53%	-	0%	0,00	-	-	-	0,00	0,00	0,00	0,00	إيرادات منجمية أخرى
-85%	6,66	14%	0,97	0,83	0,02	0,02	0,02	0,02	0,05	6,36	مقسوم الأرباح وأتاوة المؤسسات العمومية
-100%	4,51	0%	-	-	-	-	-	-	-	4,51	شركة أسنيم
-63%	0,80	47%	0,37	0,24	0,02	0,02	0,02	0,02	0,05	1,00	البنك المركزي الموريتاني
-45%	0,63	55%	0,35	0,35	-	-	-	-	-	0,63	شركو موريتل
13%	0,72	34%	0,25	0,25	-	-	-	-	-	0,22	ميناء نواكشوط المستقل + ميناء نواذيبو
-	0,33	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	الديون المتنازل عنها و التحصيل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	شركة أسنيم
-	-	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	شركة صوملك
-	-	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	شركة سوحيم (كهرباء ماننتالي)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حقوق التنقيب المعدني
158%	4,07	32%	1,29	0,32	0,23	0,15	0,19	0,16	0,25	0,50	حسابات خاصة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قطاع النفط

158%	4,07	32%	1,29	0,32	0,23	0,15	0,19	0,16	0,25	0,50	حساب التحويل الخاص بدون النفط
-	-	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	dont Crédit d'Impôts (si pas ventilé)
-65%	1,95	1%	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,04	إيرادات رأسمالية
-69%	0,17	3%	0,00	-	-	0,00	0,00	-	0,00	0,02	بيع القطع الأرضية
-63%	1,78	1%	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,02	خارج مبيعات القطع الأرضية
71%	0,11	1363%	1,55	0,18	0,43	0,58	0,14	0,13	0,10	0,90	أخرى
166%	1,87	198%	3,70	2,27	0,52	0,17	0,17	0,42	0,16	1,39	هبات
267%	-	0%	3,70	2,27	0,52	0,17	0,17	0,42	0,16	1,01	هبات المشاريع
-100%	1,87	0%	-	-	-	-	-	-	-	0,38	دعم الميزانية
-	-									0	منه : مساعدة للدول الفقيرة ذات المديونية العالية
-	-	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	منه : مساعدة للدول ذات المديونية العالية (خارج البنك المركزي وشركو أسنيم)
-	-									0	منه : مساعدة الدول الفقيرة ذات المديونية العالية (البنك المركزي وشركة اسنيم)
-	-	0%	-	-	-	-	-	-	-	-	هبات أخرى
-100%	1,87	0%	-	-	-	-	-	-	-	0,38	هبات ثنائية - دعم الميزانية
-99%	-		0,01	-	0,00	0,01	0,01	0,00	0,00	1,96	إيرادات استثنائية
-99%	-		0,01	-	0,00	0,01	0,01	0,00	0,00	1,96	Dont FAID
53%	87,90	39%	34,65	12,42	5,46	8,75	3,17	2,36	2,49	22,61	نفقات وقروض صافية

39%	52,57	42%	21,93	5,86	3,70	6,25	2,68	1,41	2,04	15,75	نفقات جارية
17%	20,00	52%	10,47	1,67	1,77	2,25	2,34	0,74	1,70	8,94	أجور ورواتب
40%	11,92	25%	3,01	0,60	0,85	1,48	0,06	0,02	0,01	2,15	سلع وخدمات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	منها: المسار الانتخابي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	منها: تمويل خارجي
46%	10,85	31%	3,32	0,37	0,71	2,14	0,03	0,03	0,03	2,27	تحويلات جارية
18%	3,40	36%	1,22	0,26	0,08	0,33	0,24	0,23	0,07	1,03	فوائد على الدين العمومي
24%	2,20	53%	1,17	0,25	0,07	0,33	0,23	0,22	0,06	0,94	خارجية
-50%	1,20	4%	0,05	0,01	0,01	-	0,01	0,01	0,01	0,10	داخلية
-28%	4,00	5%	0,21	0,14	0,07	0,00	-	-	-	0,30	حسابات خاصة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	منها قرض ضرائب
95%	35,33	34%	12,07	6,45	1,66	2,39	0,40	0,82	0,35	6,19	نفقات تجهيز وقروض صافية
175%	4,50	133%	5,98	3,51	0,64	0,34	0,39	0,80	0,30	2,17	استثمار ممول خارجيا ***
52%	30,83	20%	6,09	2,94	1,02	2,05	0,01	0,01	0,05	4,01	استثمار ممول داخليا
-87%	-	-	0,03	-	-	-	-	0,00	0,03	0,25	منه قرض ضرائب
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	منها صندوق المساعدات والتدخل من أجل التنمية
-4%	-	-	0,64	0,11	0,10	0,11	0,09	0,13	0,10	0,67	إعادة هيكلة وقروض صافية

-90%	2,40	3%	0,07	0,00	0,02	0,04	0,00	-	0,00	0,69	احتياطي مشترك
891%	-		3,64	2,82	0,20	0,01	0,00	0,38	0,23	0,37	سلف (نفقات مدفوعة قبل الأمر بالصرف)
-134%	-	28%	4,12	-	-	-	-	-	-	-	رصيد خارج النفط، لا يشمل الهبات (عجز -)
-103%	-	3%	0,42	-	-	-	-	-	-	-	رصيد خارج النفط يشمل الهبات (عجز -)
-	-									0	نفس الشيء، إيرادات الصيد مستبعدة (عجز -)
-80%	-	-37%	3,03	-	-	-	-	-	-	-	رصيد أساسي خارج النفط (عجز -)
-	-									0	رصيد أساسي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (ن,م,أ)
154%	0,18		0,90	0,18	0,29	0,06	0,11	0,12	0,13	0,35	إيرادات نفطية (صافي)
-77%	0,18		0,08	0,01	0,01	0,02	0,01	0,01	0,02	0,35	إيرادات ضريبية
-77%	-		0,02	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,07	أرباح صناعية وتجارية
-44%	-		0,06	0,00	0,01	0,02	0,01	0,01	0,02	0,11	ضرائب على الرواتب والأجور
-100%	0,18		-	-	-	-	-	-	-	0,16	أخرى
12367%	-		0,82	0,17	0,28	0,04	0,10	0,11	0,11	0,01	إيرادات غير ضريبية
-	-		-	-	-	-	-	-	-	-	علاوة/اتأوة
-97%	-		0,00	-	-	0,00	-	-	-	0,01	عائد رأس المال
-	-		0,03	0,02	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	-	ربح النفط
-	-		0,79	0,16	0,28	0,04	0,10	0,11	0,10	-	أخرى

-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مدفوعات (تمويل الميزانية)
-126%	-	22%	-	3,23	-	-	-	-	-	-	-	رصيد إجمالي لا يشمل الهبات (عجز -)
-	14,77				4,53	0,70	2,70	1,92	0,85	1,93	12,32	
-97%	-	-4%	0,48	-	-	-	-	2,53	2,09	-	13,71	رصيد إجمالي يشمل الهبات (عجز -)
-	12,90				2,26	0,18			1,27	2,09		
-97%	-	-4%	-	0,48	-	-	-	2,53	-	2,09	-	تمويل
-	12,90				2,26	0,18			1,27	2,09	-	
0,09	-	15,02	8,44	4,03	-	-	-	-	-	-	-	تمويل داخلي
-	0,36				1,59	13,99	6,45	0,29	1,83	7,76		
-114%	-	183%	1,97	-	-	-	-	-	-	-	-	تمويل داخلي مرجح 6+5+4+3+2+1
-	19,32				2,33	0,60	3,52	1,27	1,26	1,95	13,81	
-	-	-	7,78	-	-	-	-	-	-	-	-	تمويل مصرفي
0,15	-			0,35	0,40	10,00	1,82	0,89	0,55	9,21		
-	-		8,50	0,39	0,21	10,60	2,49	0,71	0,49	8,81		البنك المركزي الموريتاني
-117%	-	210%	-	-	-	-	-	-	-	-	-	البنك المركزي خارج الحسابات المتفرقة، حساب التحويل الخاص بما فيه الحساب الجاري
-	19,68		2,17	1,31	1,99	0,13	2,69	0,71	0,62	12,67		
-130%	-		2,76	-	1,08	1,59	0,21	2,48	0,60	0,16	-	حساب جاري
-	-										9,25	
-118%	-	210%	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حساب جاري بما فيه المقارنة
-	19,68		2,25	1,31	1,97	0,10	2,72	0,66	0,58	12,59		
-85%	-		0,51	0,23	0,38	0,11	0,24	0,06	0,73	3,34		قيم مقبوضة لدى البنك و مواضع عالقة للشهر
-	-											
40%	-		-	-	-	-	-	-	-	-	-	حسابات فرعية
-	-		0,10	0,63	0,08	0,10	0,08	0,07	0,51	0,07		
-158%	-		0,06	1,27	1,26	0,04	0,01	0,00	0,01	0,10		تخفيف المديونية
-	-											
-66%	-		0,14	0,28	0,18	0,25	0,04	0,18	0,07	0,40		حساب تحويل خاص
-	-											
529%	-		-	-	-	-	-	-	-	-	-	اخرى
-	-		0,00	-	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
-5450%	-		11,36	0,22	0,14	11,19	0,12	0,15	0,11	0,21		ديون على الدولة (خسائر البنك المركزي + دعم حصص صناديق النقد

2%	-	-	0,08	0,00	0,01	0,02	-	0,03	-	0,04	-	سيولة في الصندوق
-279%	-	0%	-	-	-	-	-	0,05	-	0,06	-	البنوك التجارية
-279%	-	0%	0,72	0,73	0,19	0,59	0,67	0,19	-	0,06	0,40	(2)البنوك التجارية (خارج تغير الحساب الجاري للبريد في البنوك)
-109%	-	0%	-	-	-	-	-	0,19	-	0,06	0,40	تمويل بواسطة أذونات الخزينة
-177%	-	0%	0,03	0,20	-	0,00	0,22	0,00	-	0,05	0,32	(سندات مضمونة كمبيالات)
49%	-	0%	-	-	-	-	-	0,20	-	0,07	-	(3) Financement BIT bancaire
19%	-	0%	0,14	-	-	-	-	0,14	-	-	0,09	تغير حسابات الإرتباط المحاسبية داخل البلاد
-707%	-	0%	-	-	-	-	-	0,01	-	0,08	0,32	(4) تمويل غير مصرفي
-339%	-	0%	0,38	0,16	0,04	0,09	0,00	0,32	-	0,37	0,03	(5) تغير المتأخرات الداخلية
-	-	0%	0,43	0,03	0,32	0,29	0,71	0,79	-	0,06	0,18	تصفية
-	-										0	تراكم
-339%	-		0,43	0,03	0,32	0,29	0,71	0,79	-	0,06	0,18	مسائل عالقة للخزينة
-339%	-		0,43	0,03	0,32	0,29	0,71	0,79	-	0,06	0,18	تصفية
-	-										0	تراكم
-339%	-		0,43	0,03	0,32	0,29	0,71	0,79	-	0,06	0,18	ديون متبادلة والتزامات أخرى للدولة
-	-										0	تصفية
-	-										0	تراكم (ترحيل 2010)

-130%	-	0,39	4,28	1,10	3,70	5,02	0,63	0,84	1,29	(6) تغيير حركة حسابات الودائع وحسابات الإرتباط
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(7) أخرى (سداد ديون البنك المركزي) + حقوق السحب الخاصة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قرض أوبك + الخوصصة وأخرى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	0	حقوق سحب خاصة (أكتوبر + نوفمبر) + نصف قرض صندوق النقد الدولي (جميرا)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	0	سداد أذونات الخزينة ذات نسبة الفائدة الثابتة (عملية نوفمبر الخاصة)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تمويلات أخرى
-3118%	-	2,64	-	-	-	-	-	-	-	تمويل خارجي
-	6,42	-	0,09	0,43	1,02	0,94	0,06	0,11	0,09	حساب نفطي (صافي)
-70%	-	0,10	0,02	0,01	0,02	0,01	0,01	0,03	0,35	عائدات نفطية
-70%	-	0,10	0,02	0,01	0,02	0,01	0,01	0,03	0,35	مساهمة الحساب النفطي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أخرى (صافية)
-675%	-	2,53	0,06	0,42	1,00	0,92	0,05	0,08	0,44	إقتراض خارجي (صافي)
-41%	-	1,52	0,25	0,29	0,63	0,68	0,01	0,18	2,58	قروض جديدة
96%	4,50	2,28	1,24	0,12	0,18	0,22	0,38	0,14	1,16	سداد
-107%	-	0,19	0,14	0,00	0,09	0,10	0,02	0,12	2,87	تمويل خارجي استثنائي
-100%	-	-	-	-	-	-	-	-	0,85	تغيير حسابات الإرتباط المحاسبية في السفارات
17%	-	0,82	0,17	0,13	0,27	0,14	0,07	0,03	0,70	خطأ وسهو (الحاجة إلى التمويل)
1725%	-	0,18	0,01	0,00	0,03	0,12	0,04	0,03	0,01	

الملحق رقم 2: التويب الوظيفي للنفقات

المبلغ	التسميات
3 076 768 808,94	الشؤون الاقتصادية
32 858 358,94	البحث والتنمية المتعلقة بالشؤون الاقتصادية العامة والشؤون المتعلقة بالتجارة و اليد العاملة
19 556 116,00	البحث والتنمية المتعلقة بالصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والبناءات والأشغال العامة
66 508 743,46	الشؤون العامة المتعلقة باليد العاملة (التشريع ومحاربة التمييز والتحكيم والوساطة)
35 048 194,80	برنامج محاربة البطالة
7 308,00	ترقية التجارة الخارجية
108 083 154,79	ترقية السياحة (معلومات، حملات ترويجية)
169 642 652,03	الطاقة المتجددة
856 439 514,60	البترول والغاز الطبيعي
61 978 942,42	الشؤون العامة المتعلقة بالتنمية الريفية
948 469 593,12	الزراعة
12 967 355,00	التنمية بالري
178 360 418,94	الصيد
214 869 543,65	الصناعات الاستخراجية للمصادر المعدنية
250 757 401,23	الأشغال العامة
14 053 754,40	النقل الجوي
84 042 984,00	النقل الطرقي وبناء وصيانة الطرق والشبكة الطرقية الحضرية والطرق الريفية
23 124 773,56	النقل البحري والنهري
20 132,99	الشؤون الاقتصادية
994 357 657,40	الشؤون الإسلامية والثقافة والترفيه
438 951 763,08	المصالح المتعلقة بالبث الإذاعي والتلفزة والنشر
76 910 514,75	أنشطة فنية وثقافية
102 596 509,20	الشباب والترفيه
2 057 819,35	المصالح المتعلقة بالشباب والرياضة غير مصنفة في تصنيفات أخرى
373 841 051,02	المصالح المتعلقة بالشؤون الإسلامية
180 947 742,30	استصلاحات جماعية وسكن
11 929 810,00	استصلاحات جماعية وسكن غير مصنفة في تصنيفات أخرى
162 224 660,30	التزويد بالماء الصالح للشرب
6 793 272,00	تنمية جماعية
2 030 558 123,14	الدفاع
411 549 850,00	الدفاع المدني
1 619 008 273,14	الدفاع العسكري
8 158 002 733,50	التعليم
366 798 600,04	التعليم درجة ثالثة غير مميز

4 081 817 173,32	التعليم الفني العالي
3 578 122 652,28	شؤون عامة متعلقة بالتعليم
103 650 066,26	التعليم الفني
3 087 349,00	محو الأمية
24 526 892,60	التعليم الثانوي التقني
1 244 458 073,00	النظام والأمن العمومي
740 618 739,07	النظام والأمن العمومي غير مصنفة في تصنيفات اخرى
66 912 043,99	السجون
56 959 183,66	المحكمة العليا
61 054 016,60	النيابة العامة
203 380 193,28	المصالح العامة للعدالة
102 861 590,00	مصالح الحماية المدنية
12 672 306,40	المصالح العامة للأمن العمومي
813 730 291,61	حماية البيئة
489 054 381,55	تسيير المياه المستخدمة
278 388 112,63	حماية التنوع البيولوجي (حظائر طبيعية و احتياطات و حماية العينات الوحشية)
33 223 049,14	حماية البيئة غير مصنفة في تصنيفات اخرى.
13 064 748,30	البحث والتنمية الخاصين بحماية البيئة
423 466 928,62	العمل والحماية الاجتماعيين
67 128 602,13	الحماية الاجتماعية
212 265 682,50	النشاط المتعلق بمحاربة الفقر و غير المصنف في تصنيفات اخرى
6 900 000,00	التمويلات الصغرى
137 172 643,99	الأمن الغذائي
1 854 519 132,05	الصحة
1 470 043 314,84	الشؤون العامة المتعلقة بالصحة
25 119 988,00	مصالح الطب العام
7 654 685,20	المصالح الملحقة بالطب
16 403 999,44	البحث والتنمية في المجال الصحي
2 631 385,00	مركز نقل الدم
25 429 490,98	المدارس المتعلقة بالصحة العمومية
12 667 942,80	الصحة النفسية
294 568 325,79	المصالح الإستشفائية العامة
3 484 201 265,83	المصالح الحكومية العامة
279 833 806,13	عمليات خاصة بالدين العمومي
76 864 082,81	الشؤون الخارجية
557 446 401,00	مؤسسات الجمهورية
265 839 525,30	هيئات الرقابة
353 898 768,73	الهيئات التنفيذية على المستوى الوطني
227 396 302,64	الهيئات التشريعية على المستوى الوطني
90 703 070,13	البحث الأساسي

86 900 682,29	المصالح المكلفة بتصوير وتنسيق السياسات
80 242 814,60	المصالح المكلفة بتنسيق البرامج الاقتصادية والقطاعية
2 309 493,00	المصالح المكلفة برقابة التسيير الميزانوي
227 749 819,05	مصالح الخزينة والمحاسبة العامة للدولة
265 128 277,17	المصالح الضريبية
40 052 333,00	المصالح العامة للشؤون المالية والميزانوية
666 122 408,24	المصالح العامة المكلفة باللامركزية
82 532 816,74	المصالح العامة الإدارية للتنمية
11 157 806,00	تعزيز قدرات القطاع العمومي
147 835 359,00	المصالح العمومية المتعلقة بالحالة المدنية
22 187 500,00	المصالح العمومية العامة غير المصنفة في تصنيفات اخرى (انتخابات و لوائح انتخابية وإدارة منظمات غير حكومية)
2 836 956 354,70	غير مصنّف
2 836 956 354,70	غير مصنّف
25 097 987 244,08	المجموع العام

الملحق رقم 3: نفقات الاستثمار بتمويل خارجي

المجموع السنة	قروض	هبات	القطاع
1 678 351 473,81	1 167 635 592,19	510 715 881,62	التنمية الريفية
1 008 076 964,80	847 021 436,80	161 055 528,00	الزراعة
336 321 045,61	320 614 155,39	15 706 890,22	المياه القروية والرعية
320 883 214,12	-	320 883 214,12	البيطرة
13 070 249,28	-	13 070 249,28	البيئة
1 532 116 851,92	1 153 678 993,35	378 437 858,57	التنمية الصناعية
64 024 606,72	-	64 024 606,72	الصيد
1 468 092 245,20	1 153 678 993,35	314 413 251,85	الطاقة
1 504 230 476,17	1 419 793 582,49	84 436 893,68	الاستصلاح الترابي
514 809 133,84	431 435 702,63	83 373 431,21	المياه الحضرية
974 036 890,35	974 036 890,35	-	البنية التحتية الطرقية
15 384 451,98	14 320 989,51	1 063 462,48	الاتصالات
1 491 213 801,19	290 177 806,66	1 201 035 994,53	المصادر البشرية
776 616 114,91	106 327 209,26	670 288 905,65	التعليم
420 730 135,44	17 055 977,60	403 674 157,84	الصحة والشؤون الاجتماعية
166 794 619,80	166 794 619,80	-	محو الأمية
127 072 931,04	-	127 072 931,04	التشغيل
209 010 524,52	8 791 200,00	200 219 324,52	التنمية المؤسسية
209 010 524,52	8 791 200,00	200 219 324,52	دعم الإدارة
1 560 911 160,93	60 803 919,71	1 500 107 241,22	مشاريع متعددة القطاعات
1 560 911 160,93	60 803 919,71	1 500 107 241,22	مشاريع متعددة القطاعات
7 199 218 173,64	3 994 553 885,14	3 204 664 288,49	المجموع
5 982 627 477,94	2 277 649 303,92	3 704 978 174,02	الإدارة (ميزانية الدولة)
1 705 900 353,43	1 612 544 555,83	93 355 797,60	منشآت عمومية (مؤسسات عمومية)
316 018 804,96	235 518 804,96	80 500 000,00	مؤسسات عمومية ذات طابع اداري (ميزانية ملحقة)
8 004 546 636,33	4 125 712 664,71	3 878 833 971,62	المجموع